

شركة الفارس الوطنية للاستثمار والتصدير (المساهمة العامة)

AL-FARIS NATIONAL COMPANY FOR INVESTMENT & EXPORT (P.L.C.)

الرقم: ٢٠١٣/٥٠٦
التاريخ: ٢٠١٣/٠٦/٢٣

السادة/ بورصة عمان المحترمين،
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية.

تحية طيبة وبعد،

الموضوع: محاضر إجتماعات الهيئة العامة

بالإشارة إلى الموضوع المذكور أعلاه، مرفق طيه نسخة عن محضر اجتماع الهيئة العامة العادية لشركة الفارس الوطنية للاستثمار والتصدير والمنعقد بتاريخ ٢٠١٣/٠٤/٣٠.

شاكرين لكم حسن تعاونكم ، ،

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

ماجد سفري
الرئيس التنفيذي

AL-FARIS
شركة الفارس الوطنية م.ع

بورصة عمان
الدائرة الإدارية والمالية
الديوان
٢٢ حزيران ٢٠١٣
م.رقم المتسلسل: ٥٧٤
رقم الملف: ٥١٥٤٤
الجهة المختصة: مكتب المراجعة العامة

مرفقات:

- نسخة عن محضر اجتماع الهيئة العامة العادية (٥ صفحات)

نسخة/ الملف

شركة الفارس الوطنية للاستثمار والتصدير

AL-FARS NATIONAL COMPANY FOR INVESTMENT & EXPORT (P.L.C.)

محضر اجتماع الهيئة العامة العادي (السنوي)

لشركة الفارس الوطنية للاستثمار والتصدير م.ع.م

بناءً على الدعوة الموجهة من رئيس مجلس الإدارة، فقد عقد إجتماع الهيئة العامة العادي لشركة الفارس الوطنية للاستثمار والتصدير م.ع.م في فندق بريستول - قاعة ليلتي - عمان في يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٣/٠٤/٣٠، في حوالي الساعة الحادية عشرة صباحاً.

ترأس الاجتماع السيد ردين توفيق أمين قعوار - رئيس مجلس الإدارة - ورحب بالحضور وبمندوب عطفوة مراقب الشركات السيد عودة حافظ، حيث طلب منه إعلان قانونية الجلسة، وقد أعلن السيد عودة حافظ أنه حضر الاجتماع (٢٥) مساهم من أصل (٢.٧٢٤) مساهم يحملون أسهم بالأصالة (٢.٨٨٠.٩٦٧) سهماً، ووكالة (٧٩٤.٠٥٠) سهماً، بما مجموعة (٣.٦٧٥.٠١٧) سهماً أي ما نسبته ٦١.٨٣% تقريباً من رأسمال الشركة المكتتب به البالغ (٥.٩٤٤.٠٩٠) دينار، كما حضر النصاب القانوني لأعضاء مجلس الإدارة حيث حضر ستة أعضاء من أصل سبعة أعضاء، وحضر مدقق حسابات الشركة السادة غوشة وشركاه، وأعلن مندوب مراقب الشركات أنه تم إرسال الدعوات إلى جميع مساهمي الشركة الذين لديهم عناوين مثبتة، وأن الشركة قد قامت بالإعلان عن الدعوة بالنشر بالصحف المحلية ووسائل الإذاعة والبيت وفقاً لأحكام قانون الشركات، وعليه أعلن عن هذه الجلسة قانونية، وجميع القرارات التي تصدر عنها ملزمة للمساهمين من الحضور وغيرهم، وطلب من رئيس الجلسة تعيين كاتب للجلسة ومراقبين لجمع وفرز الأصوات. قام الرئيس بتعيين الأستاذ فيصل الروسان ككاتب للجلسة والسيد رمزي زبانة وياسر بركان كمراقبين لجمع وفرز الأصوات.

بوشر بجدول أعمال الاجتماع فيصل الروسان على النحو التالي:

البند الأول: تلاوة وقائع الاجتماع العادي السابق للهيئة العامة.

تم الطلب من السيد فيصل الروسان القيام بقراءة القرارات السابقة.

طلب مندوب المراقب من الحضور إن كانوا موافقين على قراءة القرارات فقط من دون قراءة المحضر كاملاً.

وافق الحضور على قراءة القرارات فقط.

قام السيد فيصل الروسان بقراءة قرارات الاجتماع العادي السابق.

• سؤال لمراقب الشركات من أحد الحضور:

هناك ٢٠% من حاضري الاجتماع الماضي تحفظوا على ما ورد في البيانات، فما هو موقف مراقب الشركات من ذلك حيث أن ٢٠% نسبة ليست قليلة وهناك ١١% لم تظهر أصواتهم أي ما مجموعه ٣١%.

• رد مندوب مراقب الشركات:

قال أن نسبة الموافقة في العام الماضي هي ١٨.٨% من الحضور.
 19 JUN 2013
 صورة طبق الأصل
 أهمية مراقبة الشركات

• تعقيب السائل:

• رد مندوب مراقب الشركات:

قال لقد قمنا بدراسة وضع الشركة المالي للشركة وسيتم استعراض هذا الواقع بعد قراءة تقرير مدقق الحسابات ومناقشة البيانات.

• مداخلة من أحد الحضور:

تسأل عن نسبة الخسائر التي يترتب على أساسها تصفية الشركة.

• إجابة مندوب مراقب الشركات:

بأنها ٧٥% فما فوق.

• مداخلة الحاضر:

أنتم عندما قمتم بتخفيض رأس المال ٨٣%، لماذا لم تتم تصفية الشركة.

• إجابة مندوب مراقب الشركات:

سنتطرق للموضوع المالي خلال الاجتماع وأنه حالياً يتم تلاوة محضر الاجتماع السابق. مداخلات متعددة من بعض الحاضرين تتساءل عن الأسباب وعن عدم تحرك الوزارة في هذا الشأن. أحد الحضور: قال أنه قد تم العام الماضي تخفيض رأس المال بقيمة 83% (تم تصحيح المعلومة من قبل السيد رئيس مجلس الإدارة حيث أن تخفيض رأس المال تم قبل سنتين) واستطرد الحاضر قائلاً أن الشركة قد تكبدت خسائر في العامين الماضيين معادلة لرأس المال فلماذا لم يتم تصفيتها حتى الآن، واعترض على أن التقرير المالي لم يتضمن بعض العناصر مثل مخصصات المبيعات والخصم على رأس المال. وزير الصناعة والتجارة والتمويل: وزارة الصناعة والتجارة والتمويل: لا يمكن أن يكون رأس المال مخصصاً من مرة ونصف أو مرتين. الاعتبار، مما يدل على أن الخسائر تفوق رأس المال.

* رد السيد ردين قعوار (رئيس مجلس الإدارة): سيتم مناقشة ذلك في البندين الثاني والرابع، وهناك اقتراح بدمج البندين الثاني والرابع. صورة طبق الأصل

* وافق الحضور على دمج البندين الثاني والرابع.

* السيد رئيس مجلس الإدارة:

الاستماع إلى البند الثالث وهو تقرير مدققي الحسابات (غوشة وشركاه) عن السنة السابقة 2012م.

*تمت تلاوة تقرير مدقق حسابات الشركة عن عام 2012م.

طلب السيد رئيس مجلس الإدارة بعد شكر مندوب غوشة وشركاه من الحضور أن يقوم باستعراض وضع الشركة وتوجهاتها المستقبلية، حيث قال أنه والحمد لله فإن الأمور في تحسن، وأنه تم عقد اجتماعين مع المدقق الجنائي بخصوص القضية المتعلقة بشركة (رؤيا)، حيث أوضح أن هذه القضية، أي قضية رؤيا هي أساس البلاء في الحال الذي آلت إليه شركة أوبيتيمايزا، حيث أنه استثمار تم الدخول فيه في السعودية، وتبين أن القائمين على شركة رؤيا في السعودية قد تلاعبوا بالأوراق وأن أرقام المبيعات غير صحيحة، ونتيجة لذلك تم رفع دعوى تحكيم على الشركاء السعوديين في دبي وذلك لأن الاتفاق قد تم على أساس أنه في حال وجود معلومات مضللة فيحق لنا أن نرجع الشركة (أي شركة رؤيا) ونسترجع النقود التي تم دفعها، وبناءً على ذلك تم رفع دعوى على شركة مجموعة الملز كابيتال لدى مركز دبي للتحكيم، حيث تبين أن شركة رؤيا قد قامت بتضخيم أرباحها.

وعلى فكرة فإن شركة HP العالمية قد اشترت شركة بريطانية بقيمة 10.5 مليار دولار، وتعرضوا لنفس المشكلة، وعلى كل حال فإن وضعنا في المحكمة جيد، وهناك اجتماع في 7 أيار ونتوقع أن نحصل على النتيجة بنهاية الصيف وإن شاء الله أن تكون النتيجة في صالحنا ويمكن أن نسترجع من هذه القضية مبالغ جيدة.

وفيما يتعلق بالعمل فإننا إن توقفنا عن العمل اليوم فلدينا عقود بـ 10 مليون دينار لهذه السنة، وهو ما يوازي حجم المبيعات للعام الماضي كاملاً، فسير العمل في تحسن ونأخذ عقود جديدة مع أن السيولة صعبة كثيراً ولكن بالرغم من ذلك نتمكن من أخذ عقود جديدة وهناك مشروعات كبيرين ونحن في إطار التنافس عليهم، وهناك تفاؤل كبير من إدارة الشركة من إمكانية الحصول على مشروع على الأقل خلال العام الحالي عن طريق شريكنا الإستراتيجي CCC وفي حال توقيع هذين العقدتين فإن صورة الشركة ستكون مختلفة كلياً بشكل إيجابي، علماً بأن هذه المشاريع تحتاج إلى أكثر من عام لتنفيذها.

وفيما يخص الوضع الحالي فقد حصلنا على عدة عقود خضراء، مايكروسوفت ونحن متفائلين للحصول على عقود أخرى في هذا المجال، لأن إحدى الشركات الخاصة ببيع رخص مايكروسوفت قد أغلقت وإن الإدارة التنفيذية متألمة خير بالعمل الذي سيأتي هذا العام.

ويبقى موضوعنا هو موضوع زيادة رأس المال الذي تحدثنا فيه قبل سنتين، حيث قمنا بتخفيض رأس المال وأطفأنا الخسارة وطلبنا زيادة رأس المال بـ 10 مليون، دخل الـ CCC معنا بـ 4 مليون ودفعوهم بالشركة والآن هناك تفاوض مع شريك ثان بالرغم من كل المشاكل في الشركة لكي يدخل بـ 6 مليون دينار، وفي غضون الأشهر القادمة نأمل أن تتضح الأمور معنا، وإذا تمت العملية ستخرج الشركة من مأزقها المالي وتبدأ في التحسن.

صحيح أن هناك خسائر هذا العام، لكن خسائرنا هي نصف خسائر العام الماضي، فنحن على الطريق الصحيح، طريق مؤلم مجلس الإدارة دفع مبالغ للشركة حتى تستمر في العمل مع العلم بأنه لنا على الحكومة ندم مدينة بما يزيد عن 2 مليون دينار.

هناك تأخير في الدفع من قبل الحكومة حيث أن هناك الكثير من المبالغ لنا في السوق، مع أننا بذلنا جهداً كبيراً وجمعنا مبلغ كبير لكن مع ذلك ما زال لدينا مبالغ في السوق، ووضع السيولة يؤثر كثيراً على الشركة، لكننا نحارب ونحارب كل يوم، وأهم شيء أننا نحصل على عمل وبيع، ونسبة الربح لدينا 12% وهي نسبة جيدة في قطاع تكنولوجيا المعلومات، ونحن متفائلون بالخير وأن هذه الشركة ستتهض من جديد، وأن ننتهي من

القضية والتي من الممكن أن نسترجع نقود منها، وأن نأخذ مشاريع جديدة وكبيرة والموعودين بالحصول عليها من شريكنا الـ CCC، وهذا هو تصورنا لعام 2013، ولكن مشكلتنا الكبرى هي مع هيئة الأوراق المالية حيث كما تعرفون أن مراقب الشركات وجد لدينا مخالفة سنة 2010 وحولها للنائب العام للنظر في الموضوع، وما زلنا بانتظار قرار النائب العام لإنهاء الموضوع، وبناءً عليه هيئة الأوراق المالية أوقفت التداول للأسهم ولم توافق بعد على رفع رأس المال.

والمشكلة إذا تم تحويل الموضوع إلى المحكمة قد يأخذ الأمر سنوات فلماذا لا نبقي السهم في التداول بحيث يستطيع الناس البيع والشراء، حيث أن هناك من هو بحاجة إلى البيع، ونحن لماذا قررنا رفع رأس مال الشركة؟؟ قررنا ذلك من أجل أن تبقى الشركة قائمة حيث أن تسهيلاتنا في البنوك متوقفة ولولا دعم مجلس الإدارة بضخ نقود في الشركة بحوالي 5 مليون دينار حتى اليوم، لما استطاعت الشركة أن تستمر، وحصلت مجموعة من اللقاءات مع هيئة الأوراق المالية، الذين يربطون الموضوع بالقضية وهو ما نرى أن غير منطقي لشركة فيها 230 موظف وتحصل على مشاريع وتنمو، حيث حصلت على عدة عقود في شمال إفريقيا ونأمل في الحصول على عقود جديدة في الخليج العربي، وانتهينا تقريباً من مشروع في شرم الشيخ بقيمة 4 مليون دولار، نأمل في الحصول على مشاريع في دولة الإمارات، ونحن في إطار جذب مشاريع الشركة وتوظيف طاقات أردنية وبالتالي من غير المنطقي وقف تداول الأسهم، وإن شاء الله أن المستقبل يكون مشرقاً للشركة وننهض وتسترد سمعتها.

19 JUN 2013

صورة طبق الأصل
دائرة مراقبة الشركات

• مندوب مراقب الشركات:

سأل متى من المتوقع أن يأخذ المدعي العام قراره.

• رد رئيس مجلس الإدارة:

هناك مدعين عامين اثنين قد قررا أن هناك فقط مخالفة لقانون الشركات وغرامتها تقدر بألف دينار ومقطت بالعمو العام، ولكن الموضوع أصبح سياسة وليس قانون، ولكن متأملين خير ونرى أن السهم يجب أن يعود إلى التداول، وبإستثناء المصاريف البنكية فإن الشركة في الأردن تريح منذ عامين وإذا ربحنا القضية فكل الصورة مستغير، ونحن نهدف إلى نجاح الشركة.

• مندوب مراقب الشركات:

هل من الممكن توضيح فيما إذا قمت بمباشرة العمل في المشاريع التي تحدثت عنها بقيمة 10 مليون.

• رئيس مجلس الإدارة:

هناك مشروعان كبيران تم أخذهما واحد في المغرب وهو عبارة عن مستشفى وعندنا الآن مكتب في المغرب فيه 8 موظفين وبنهاية السنة سينتهي العمل في المشروع، وهناك مشروع لشركة قطرية في شرم الشيخ مشروع منتج وأخذنا الجزء الأول منه وفي شهر حزيران نأمل أن يتم تسليم المشروع بشكل نهائي وسيصلنا دفعة جيدة من المشروع، ونأمل في الحصول على مشاريع جديدة خلال العام الحالي.

• أحد الحضور سأل إن كان العطاء قد رسا على الشركة.

• رئيس مجلس الإدارة:

نحن متفائلون أن يرمى على الشركة أما المشروع الموجود في المغرب فهو في إطار التنفيذ وبنهاية السنة نأمل بأن يتم تسليمه تسليم نهائي، ومشروع شرم الشيخ نأمل أن يسلم في نهاية شهر حزيران.

• يوسف أيوب:

السؤال لمدقق الحسابات، حيث كان يجب على المدقق أن يمتنع عن إبداء الرأي حيث أن هناك الكثير من التحفظات في تقرير مدقق الحسابات وحيث الأمور التي استثنيت تشكل خسارة 3 أضعاف الخسارة، فكيف قمت بإعطاء الرأي.

السؤال الثاني حول المخالفة المتعلقة بقانون الشركات.

• مدقق الحسابات أجاب:

حسب معايير التدقيق هناك حالتين فقط يمكن أن لا تعطي رأي فيها، أما غير ذلك فلا بد من إعطاء رأي وهنا ينقسم الرأي إلى ثلاثة أنواع: رأي نظيف أي بدون تحفظات ورأي بتحفظ أو عكس رأي أي أن البيانات لا تظهر بعدالة.

أما الحالات التي تحدث عنها السائل والتي لا يستطيع المدقق أن يعطي رأياً فيها هي الحالات التي يكون فيها شيء لا يستطيع أن تعطي حكماً نتيجة له ومثال على ذلك بضاعة لم تستطع القيام بجردها، وقانون الشركات في الأردن لا يعترف بعدم إبداء الرأي.

• يوسف أيوب:

هناك 19 مليون شهرة محل ولم تستطع إبداء رأي فيها.

• مدقق الحسابات أجاب:

لقد قلنا أن الشركة لم تجري اختبار تدني، والمدقق يعمل مع الشركة وليس ضدها، حيث قمنا بالطلب من الشركة إجراء اختبار تدني، حيث أن كلفة أتعاب إجراء هذا الاختبار باهظة جداً، فهل من المعقول أن أطلب كمدقق من شركة إجراء هذا الاختبار وهم ليس لديهم السيولة النقدية اللازمة؟ إذا قمنا بذلك فإن ذلك يعد تجنياً، والإدارة مقتنعة أنه لديها موجودات تغطي هذا الرقم، ولكن لم نتمكن كمدققين من التأكد من ذلك ولا يمكن لي أن أجبرهم على القيام باختبار التدني، لأن هناك شيء أسمه المفاضلة بين كلفة الإجراء والفائدة التي ستحصل عليها من ذلك الإجراء.

• يوسف أيوب:

الشركات الحليفة خامسة ومنتهية وبالتالي شهرة المحل صفر.

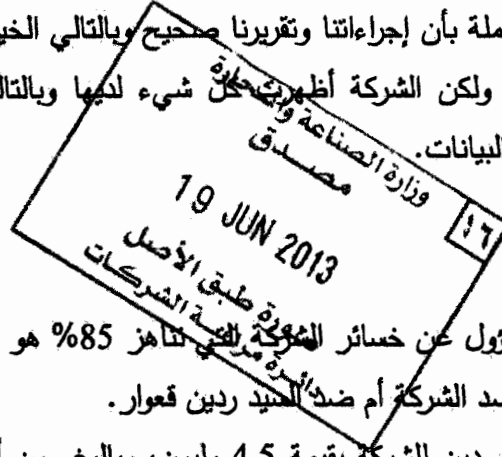
• مدقق الحسابات أجاب:

متى نستطيع القول أن الشيء انعدم نهائياً؟ ذلك يحصل عندما لا نستطيع الحصول على دخل منه، ما دامت الشركة تستطيع البيع والحصول على مشاريع من خلال الشركات التي تملكها، صار عندها إجراء قانوني لتصحيحه ألا وهي الخسائر المتأثية من العمليات، وهذا هو رأيي وغير ملزم لأي كان، أنا في رأيي أن تأخر هيئة الأوراق المالية في زيادة رأس المال وأدى إلى استمرارهم بدفع فوائد وهو ما يتسبب بخسائرهم الكبيرة ما ينعكس على الشركات الصغيرة لأن رأس مالها صغير.

وبالتالي ما دامت الشركات تستطيع الحصول على عمل فمعنى ذلك أن لها قيمة ويبقى الاختلاف حول هذه القيمة، ويبقى التقييم على عاتق الشركات، ولكننا مع ذلك قد أشرنا في التقرير إلى أن الشركة إن لم تقم بزيادة رأس المال ستغلق أبوابها، حيث أن أعضاء مجلس الإدارة (وبدون مجاملة) قد قاموا باللجوء إلى أموالهم

الخاصة، حيث أن السيد ردين يكفل الشركة بـ 8 مليون دينار بشكل شخصي غير الأموال التي ضخمها في الشركة، ولكننا نتفاجأ بعدم وجود تعاون من الجهات القانونية، حيث أن هيئة الأوراق المالية قد أمضت 3 سنوات في الخوض في أمور ليس لها علاقة بها، أما وزارة الصناعة والتجارة فقد شكلت العديد من اللجان وللحق فقد أبدت تعاوناً ملحوظاً بالرغم من أنها هي من قامت بتحويل الأمر إلى النائب العام وذلك فقط لوجود مخالفة لقانون الشركات وليس كما يعتقد البعض لوجود فساد، وهيئة الأوراق المالية تحرم المساهمين من حق التصرف بأموالهم، وفي أسوأ الأحوال لماذا لا تضع الهيئة الأسهم في سوق ثالث.

وعوداً إلى سؤالكم فإنه لدينا القناعة الكاملة بأن إجراءاتنا وتقريرنا صحيح وبالتالي الخيار أمامي كان أن أعكس رأيي وليس الامتناع عن إبداء الرأي، ولكن الشركة أظهرت كل شيء لديها وبالتالي كان رأينا التحفظ مع التوصية للهيئة العامة بالمصادقة على البيانات.



• نضال أبو عروق:

الرأي السائد في السوق المالي أن المسؤول عن خسائر الشركة التي تناهز 85% هو السيد ردين قعوار وبالتالي فالسؤال حول أن القضية المقامة هي ضد الشركة أم ضد السيد ردين قعوار.

كما أنه تم القول أن السيد ردين قد قدم دين للشركة بقيمة 4.5 مليون، وبالرغم من أن البيانات المالية للشركة سيئة جداً، والخسائر كبيرة جداً وبالتالي هناك تساؤل عن حجم العمل اللازم لتغطية هذه الخسائر الضخمة، وبالتالي على السيد ردين عبء كبير، ومهما عملت الشركة لن تسد الديون التي عليها بالإضافة إلى الرواتب العالية حيث أن المدير يأخذ 220 ألف دينار في السنة والمدير المالي 3 آلاف.

• رئيس مجلس الإدارة:

صحيح الوضع صعب لكن لدينا 3 أمور رئيسية قد تغير الصورة وهي قضية السعودية، حيث أن المبلغ الذي نطالب به هو 13 مليون دولار وهو الاستثمار الذي تم وضعه في السعودية ونحن متفائلون بأننا سنحصل على شيء ولكن قيمة المبلغ لا نعلمها والأمر يعود إلى المحكم في المركز المالي في دبي.

ثانياً زيادة رأس المال وذلك لأنه بدون زيادة رأس المال لا يمكن أن تستمر الشركة حيث قمت أنا وبعض أعضاء مجلس الإدارة بضخ المال في الشركة لكي تستمر في العمل وهناك مباحثات مع مجموعة من المستثمرين لضخ 6 مليون دينار في رأس مال الشركة.

ثالثاً هي المشاريع الجديدة التي نأمل في الحصول عليها والتي ستزيد من نسبة أرباحنا بشكل كبير، إضافة إلى الأعمال والمشاريع التي تقوم بها هنا مثل مايكروسوفت وبيع البرامج للمستشفيات الخ، وهو ما يجعلنا نتفاعل فمن ناحية تشغيلية فإننا نربح ولكن الفوائد البنكية هي ما يجعلنا نخسر، وسنستمر في المحاولة

لإنقاذ الشركة ومساهمتها وأنفسنا ولا نرضى ولا نفرح بالخسارة، وما زلنا مستمرين في خفض الكلفة والنفقات وذلك بإدارة السيد ماجد السفري والفريق الذي معه والأمور في تحسن.

• محمد الدلابيح:

لقد دعمت (أي ردين قعوار) الشركة بـ 4 مليون وقدمت كفالات شخصية بقيمة 8 مليون، لكن هناك محال كمبيوتر برأس مال ألف دينار تربح بالشهر ألف دينار. والشركة كل مالها للأسوأ وبالتالي ما هي الأمور التي أدت إلى هذه الوضعية.

• رئيس مجلس الإدارة:

عندما تم دمج الشركات وقمنا بشراء شركة (مينالينك) ومن ثم قمنا ببيعها بريح بسيط لاسترجاع بعض السيولة للشركة، الضربة الكبيرة كانت قضية السعودية حيث أننا استدنا لشراء تلك الشركة وبالتالي ترتب علينا أيضاً فوائد بنكية، وفي تلك الأيام رأى مجلس الإدارة أن هذه الشركة أي رؤيا كانت فرصة لدخول السوق السعودي القوي ولكن تبين أن العملية كانت (خدعة).

• أبدى الحضور استغرابهم من كيفية تعرض الشركة للنصب من قبل سعوديين وتساءل البعض عن المدققين الذين دققوا لتلك الشركة (رؤيا) وكانت الإجابة أنهم (ديلويت).

• رئيس مجلس الإدارة:

في النهاية لا يصح إلا الصحيح، والأرقام في السعودية ستظهر الحقيقة، فعندما نبيع بقيمة عشرين مليون ريال والتنفيذ على سنتين لا يجوز الاعتراف بالإيراد خلال سنة واحدة، وإنما حسب تنفيذ العمل فكان هناك تضخم في أرقام مبيعات شركة رؤيا ولكن إن شاء الله سنسترجع حقنا في التحكيم، وقد يكون حصل استعجال علماً بأن ديلويت كانت مدققة الشركة وشركة انجازات للاستثمار البنكي وأرسلنا شركة أردنية ، ولكننا الآن نعمل بكل جهد لكي تتجح الشركة.

• محمد الدلابيح:

عندما اشتريت الأسهم لبناتي اختاروا شركة الفارس لاسمها وتساءل عن من سيتحمل مسؤولية "خطايا" الناس التي ساهمت في الشركة.

• السيد نضال أبو عروق:

تساءل لماذا شركات البواخر العائدة للسيد ردين تبيع وهذه الشركة تخسر.

• رئيس مجلس الإدارة:

لماذا أفلتت كوداك أو GM أو ليان برنرز؟ في الاعمال شيء يربح وشيء يخسر ونحن نحاول العمل طوال الوقت لتحسين الوضع.

• السيد زياد مدانات:

استغرب كيفية حصول مشكلة شركة رؤيا مع وجود كل هذه المؤهلات والخبرات الأكاديمية والعملية لأعضاء مجلس الإدارة، مع التساؤل حول معنى شهرة المحل.

• رئيس مجلس الإدارة:

مثال اشترينا شركة نقوم بوضع برامج لإدارة المستشفيات وأول عملية بيع قمنا بها في العراق كانت بقيمة تعادل جزء كبير من القيمة الكاملة للبرنامج أي أنه بعملية بيع واحدة قمنا باسترجاع ثمن الشركة، في مجال تكنولوجيا المعلومات إذا قمت بتطوير البرنامج فتصبح تكلفتك بسيطة والربح عالي.

• السيد زياد مدانات:

لماذا أذفع 10 أضعاف قيمة شركة لشرائها.

• رئيس مجلس الإدارة:

في السعودية دفعنا 7 أضعاف ولكن الأرقام كانت مفبركة.

• السيد زياد مدانات:

من الذي قام بفبركتها؟

• رئيس مجلس الإدارة:

من قام بفبركة الأرقام هم من باعوا الشركة.

• السيد زياد مدانات:

قد يكون هناك تواطؤ من ديوليت.

• رئيس مجلس الإدارة:

ديوليت يدعون أنهم أخذوا المعلومات من شركة رؤيا، وهناك نقاش مستمر عن مدى مسؤوليتهم مع ديوليت.

• السيد زياد مدانات:

لقد سمعنا في نفس الحديث العام الماضي حول الرؤيا المستقبلية والتصورات وغيره وعلى ما يبدو سنستمر بسماع هذا الكلام إلى سنين قادمة ولا يوجد زيادة لرأس المال، والتحكيم سيتأخر، فالأفضل أن تصفوا الشركة.

• مندوب مراقب الشركات: وزارة الصناعة والتجارة مصدق
19 JUN 2006
يقول أنه في حالات كثيرة وهذه الحالة قد يكون منها فائدة لمن صالح المساهمين تصفية الشركة حيث أنه إذا تم تطبيق القانون بحذافيره فإنه من الممكن الإطاحة بـ 50% من الشركة
دائرة مراقبة الشركات

• أحد الحضور:

أعترض على دور دائرة مراقبة الشركات وأعتبرهم أنهم لا يقومون بدورهم.

• مندوب مراقب الشركات:

نحن اجتمعنا مع مجلس الإدارة الذي قام بتقديم خطة عمل، ومن نتائجه أن الأمور تتحسن، بالإضافة إلى وجود قضية التحكيم والتي قد تكون لنتائجها أثر على مصير الشركة المستقبلي، ومن الأفضل استمرارية الشركة بدلاً من تصفيتها وهناك قرار منتظر من المدعي العام لإعادة الشركة إلى التداول.

• أحد الحضور:

هناك خسائر كبيرة ومصاريف كبيرة، الرئيس التنفيذي يأخذ 230 ألف دينار والمدير المالي 32 ألف دينار، علماً بأن خريج كمبيوتر بألف دينار يشتغل أفضل من الرئيس التنفيذي.

• رئيس مجلس الإدارة:

كما اسلفت سابقاً فإن الإدارة الحالية استطاعت تخفيض الكلف وإن شاء الله الأمور ستتحسن.

• طلعت الموسى:

أنا أعمل في شركة أمريكية (AIG) لقد أحضرت 420 ألف دينار استثمار آمن ودخلت فيها بالأسهم مثل شركة الفارس وغيرها و95% منها أغلقت أبوابها وتساءل عن دور دائرة مراقبة الشركات في مراقبة ما يحصل والأوضاع التي تؤول إليها الشركات، وتساءل لماذا السكوت عن الشركات التي تصل خسائرها إلى 75% ولما لا يتم تصفيتهم لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

• مندوب مراقب الشركات:

الشركة بانتظار قرار المدعي العام لإعادة التداول بأسهم الشركة.

• فيصل حداد:

هل القضية المقامة هي على الشركة أم على الوكيلين فعملهم وهل عرض الأستاذ ردين تسوية؟

• رئيس مجلس الإدارة:

أبدأ ليس هناك عرض تسوية، القصة أن هناك أناس أرادوا أن يشتروا أسهم واشتروا بعض أسهم المساهمين وليس هناك تسوية وقد أصدرت الشركة إفصاح حول هذا الموضوع.

• فيصل حداد:

هناك شركة (إحدى الشركات التابعة) رأسمالها 360 ألف وحصصكم بالخسارة 711 ألف في سنة واحدة أي أكثر من ضعف رأس المال.
ما معنى ذلك.

• رئيس مجلس الإدارة:

الشركة مملوكة من الفارس وما تزال الشركة تقوم بعملها.

• مدقق الحسابات:

رأس المال لا يعكس حجم الشركة.

• أحد الحضور:

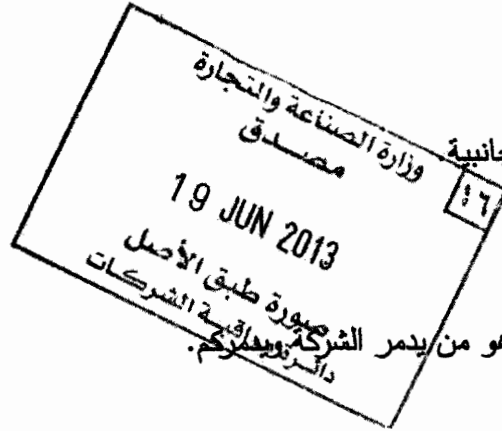
ليس من المعقول استمرار هذه الشركة التي تخسر رأسمالها في العمل فهل هناك مستفيدون من بقاء الشركة بهذا الوضع.

• رئيس مجلس الإدارة:

ليس هناك من مستفيد وكل ما نعمله هو أن ننقذ هذه الشركة، وإن شاء الله تعود الأسهم للتداول.

• مندوب مراقب الشركات:

أكد على ضرورة الالتزام بعدم إجراء الأحاديث الجانبية



• محمد الدلابيح:

آل قعوار أنتم ناس محترمون لكن من يحيط بكم هو من يدمر الشركة ويهددكم.

• سعيد حمام:

اعترض على رواتب الرئيس التنفيذي المرتفعة في ظل وضع الشركة الصعب، وهل عرض رئيس مجلس الإدارة تسوية بقيمة 14 مليون.

• رئيس مجلس الإدارة:

حول راتب الرئيس التنفيذي، الرئيس التنفيذي هو الذي خفض المصاريف الإدارية والعمومية بنسبة 85%.

• تعقيب سعيد حمام:

يدعو مراقب الشركات إلى تصفية الشركة وإغلاقها، ومحاسبة المسؤولين في الشركة، بسبب الخسائر التي تكبدها المساهمون، متحدثاً عن الخسائر التي تكبدها الشركة في الأردن وخارجها.

• رئيس مجلس الإدارة:

لا يوجد عرض تسوية بـ 14 مليون وإنما هناك بعض الأشخاص قاموا بشراء أسهم من المساهمين.

• تعقيب سعيد حمام:

طلب حل مجلس إدارة الشركة وتشكيل لجنة إدارة وإحالة المسؤولين عن خسائر الشركة إلى المدعي العام، وتسأل عن دور مراقبة الشركات في هذا الموضوع، وطلب تحمل الخسائر التي تريتبت على شراء رؤيا في السعودية من قبل مجلس الإدارة واعترض على تقديرات الشهرة الخيالية.

• مندوب مراقب الشركات:

على ضوء اجتماع العام الماضي تم عقد اجتماع مع مجلس الإدارة التي قدم لها خطة عمل لأن هدفنا هو استمرارية الشركة، ونحن نتابع خطة العمل وذلك لأهمية استمرار الشركة لأنه في حال غير ذلك سيتضرر صغار المساهمين.

• تعقيب سعيد حمام:

طلب حل مجلس الإدارة وتشكيل لجنة إدارة وإحالة المسؤولين إلى المدعي العام.

19 JUN 2013

صورة طبق الأصل
من سجلات الشركات

هل هناك تكاليف على التحكيم؟ وهل هناك مجال للحصول في حال فوزنا بالقضية.

• سمير حدادين:

• رئيس مجلس الإدارة:

أصحاب شركة رؤيا التي تم شراؤها هم من الأسماء اللمعة وأحدهم هو أمين عام مؤسسة النقد السعودي.

• مندوب مراقب الشركات:

هل هناك أسئلة على البيانات المالية؟

وتقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية مطروحة للتصويت الآن.

• مندوب مراقب الشركات:

على من يرغب بالتحفظ على تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية يثبت ذلك على بطاقة الحضور.

R FA

• مندوب مراقب الشركات:

- كان عدد الأسهم التي تحفظت على البيانات المالية 983603 تشكل ما نسبته 26.8% والموافقين 73.2% ويسجل هذا في محضر الاجتماع.
- البند 5 من جدول الاجتماع إبراء ذمة مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2012 ، صوت الحاضرون على إبراء ذمة مجلس الإدارة في حدود القانون.
- بند 6 اقتراح التجديد لشركة غوشة، حيث تم التصويت على انتخاب السادة غوشة وشركاه لتدقيق حسابات الشركة لعام 2013 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
- بند (7) تثبيت عضوية معالي السيد سمير مراد بدلاً من المستثمرون العرب المتحدون الذين أوقفت عضويتهم، تمت الموافقة على تثبيت عضوية السيد سمير مراد في مجلس الإدارة.

وحيث لا يوجد أمور أخرى فقد انتهى الاجتماع في حوالي الساعة الواحدة ظهراً.



كاتب الجلسة

مندوب مراقب الشركات

رئيس مجلس الإدارة

فيصل الرومان

عوده حافظ حسان

ردين قعوار